أكد أن بداية الإصلاح تكون بإقرار تشريعات مكافحة الفساد

العتيقي للناخبين: اتقوا الله في وطنكم ولا تدعوا المجهولين يقودونكم

د. صلاح العتيقي متحدثاً خلال افتتاح مقره الانتخابي

حضور رجالي كبير

كتب موسى المهيمزي

أكد مرشح الدائرة الثانية الدكتور صلاح عبداللطيف العتيقي ان سبب خوضه الانتخابات يعود إلى أن الامور وصلت إلى مرحلة لم يعد السكوت فيه مجديا، وبعد ان ساد اعتقاد بان الدولة مخطوفة من قبل أناس لهم اجندة خاصة خارجية.

واعتبر الدكتور العتيقي خلال افتتاحه مقره الانتخابي مساء الأول من أمس بالفيحاء ان المشاركة يوم الانتخابات هي فزعة لهذه الديرة التي لم تقصر في يوم من الايام، مطالبا الطرف الأخر بترك الناس حسب قناعاتهم وعدم تحريضهم على العصيان، ومتمنيا من الناخبين ان يتقوا الله في وطنهم والا يجعلوا المجهولين يقودونهم.

وأضاف الدكتور العتيقي أن التعامل مع مرسوم الصوت الواحد يكون من خلال أحد أمرين بحسب الدستور، فإما الذهاب به إلى المحكمة الدستورية لتفصل بدستوريته، وإما رده من خلال مجلس الأمة، وأن هذا هو الإجراء الدستوري السليم.

وذكر الدكتور العتيقي ان على المجلس المقبل إقرار قانون كشف الذمة المالية وبقية حزمة تشريعات مكافحة الفساد، لأن الإصلاح يبدا من الداخل، ومتى ما طبقنا القانون على اعضاء مجلس الأمة والوزراء سهل بعد ذلك إصلاح بقية البيت.

وشدد الدكتور العتيقي على ان هناك ملفات كثيرة تحتاج إلى معالجة وخبرة ودراية، ومن بينها الملف الصحي، حيث كنا كدولة بالمقدمة في هذا المجال، إلا أننا تراجعنا كثيرا، خاصة وان العالم الآن يفكر تفكيرا آخر بمنع الأمراض

على المجلس المقبل إقرار قانون الذمة المالية وحزمة تشريعات لمكافحة الفساد

الإصلاح يبدأ من البرلمان ولدينا ملفات متعددة تحتاج إلى قرارات فورية

حضور نسائي تتقدمهن المرشحة صفاء الهاشم (تصوير: صالح محمد)

وليس علاجها، كما أن علينا العمل على تحديث المستشفيات، ومعالجة الخلل في ملف العلاج بالخارج، من خلال توحيد جهات الإرسال والحد من اللعب بهذا الملف.

وطالب الدكتور صلاح العتيقي بالعمل على معالجة الملفات العالقة مثل مجال التعليم حيث طالب بضرورة توجيه مخرجات التعليم بما يتوافق مع متطلبات سوق العمل، إلى جانب حلحلة ملف التنمية والعمل على إنجاز المشاريع الكبرى التي لا تستغرب توقفها رغم وجود الوفرة المالية بالدولة.

وبين مرشح الدائرة الثانية الدكتور صلاح عبداللطيف العتيقي أن التنمية مشلولة في البلاد منذ سنوات طويلة، وأن على الحكومة التفكير جديا بمداخيل أخرى غير النفط، وكذلك العمل على ضبط الإنفاق الاستهلاكي وزيادة الدخل المنتج، خاصة وأن تقرير رئيس الوزراء السابق توني بلير توقع تعرض الكويت إلى عجز مالي في عام 2019.

وتطرق الدكتور العتيقي إلى التركيبة السكانية الكويت، واعتبرها قنبلة موقوتة، حيث بلغ تعداد سكان الكويت نهاية يونيو من السنة الماضية 3.800 ملايين نسمة، بينهم 1.190 مليون كويتي بنسبة 31 في المئة بحسب بيانات الهيئة العامة للمعلومات المدنية، وأن الوافدين بلغوا نسبة 69 في المئة بمعدل 2.600 مليون، وأن تعداد 2011 كشف عن وجود 250 الفا مسجلين كخدم منازل ولكنهم غير موجودين عند كفلائهم، فهل نحن بحاجة لكل هذه الأعداد؟ وهل هناك منتفعون من هذه الفوضى؟.

وأوضح الدكتور العتيقي أن الخطر من اختلال التركيبة السكانية أدى كما تبين وزارة الداخلية إلى انتشار المخدرات، وزيادة عدد شقق الدعارة، وكذلك استنزاف الموارد الاقتصادية عن طريق الدعم المباشر وغير المباشر للخدمات الصحية والتعليمية والمواصلات والكهرباء والماء والمواد الغذائية، موضحا ان هذا يسمى «أجر الظل» ويزيد على الأجر النقدي الذي يحصل عليه أي وافد، كما أن لا أحد يعرف أين تذهب الأجور وأوجه صرفها، ما يجعلنا أمام نموذج للاقتصاد الأسود الذي تجهل أوجه انفاق الأموال فيه.

واختتم مرشح الدائرة الثانية الدكتور صلاح عبداللطيف العتيقي ندوته متطرقا إلى المرأة، التي طالب بإنشاء هيئة متخصصة بشؤون المرأة والأسرة، وتقوم بتحديد الأولويات والاحتياجات المبنية على دراسات وأرقام حتى لا تبقى هذه الاحتياجات مجرد طلبات ومطالب.

حل القضايا العاجلة يمنح السلطة التنفيذية شهادة ميلاد جديدة

الكندري: مطلوب قرارات شعبية سريعة لحل أزمات المواطنين

عبدالله الكندري

لا بد من اعتماد معيار الكفاءة عند التعيين في المناصب القيادية واختيار الحكومة الجديدة وفق هذا المبدأ

أكد مرشح الدائرة الرابعة عبدالله الكندري أن غياب الرؤية والتعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية هو سبب دخول البلاد في أتون الأزمات المتتالية وأدى الى ضياع الأولويات وتعطيل التنمية، لافتا إلى أن السلطتين كانتا تعملان بمنأى عن اية استراتيجية واضحة المعالم تبدأ باعلان التعاون الشكلي وتنتهي مع أول استجواب.

ولفت الكندري إلى ضرورة وضع مجموعة من الأولويات على رأسها حل مشاكل المرأة والسكن والبدون، وإنصاف المتقاعدين ووضع استراتيجية لزيادة الرواتب باعتبارها أولويات يحتاج المجتمع إلى رؤيتها بشكل سريع ليغير فكرته عن تباطؤ السلطتين في إقرار متطلباته.

ودعا إلى ضرورة حل قضية «البدون» وانصاف هذه الفئة التي لاتزال تعاني الحرمان من ابسط حقوقها الانسانية، مشددا على اهمية حل هذه القضية بعيدا عن التسييس لاسيما وان هناك منهم من يستحق الجنسية الكويتية، مضيفا: اما من لا يستحق الجنسية فعلى الدولة العمل على منحهم حقوقهم الإنسانية كاملة فلايجوز بقاء هذا الملف معلقا لأكثر من 40 عاما دون اي مبادرات حكومية لحله، مثمنا في الوقت ذاته مبادرة الحكومة في تجنيس 2000 شخص من هذه الفئة في عام 2013، مشددا على ان يجب العمل فورا على انصاف ابناء الارامل والمطلقات ومنحهم الجنسية.

كما دعا الكندري إلى اعتماد معيار الكفاءة والخبرة عند التعيين في المناصب القيادية بدلا من الاختيار الذي يتجاوز دوما إلى اعتبارات تفتت شرائح المجتمع وبشيع الكراهية بين افراد الوطن الواحد، مشيرا إلى ان من يرصد التعيينات على مدى عقود مضت يرى أن هناك فئات في المجتمع تم اقصاؤها مع سبق الاصرار والترصد ولم ينظر إلى كفاءة ابنائها وإنما حجبت عنهم المناصب القيادية بداعي ذرائع واهية، موضحا ان هذا الأمر من المشاكل الآنية التي لا بد أن يتم حلها على الفور وان يراها الشعب في تشكيل الحكومة الجديدة حتى يلمس وجود تغير حقيقي في سياسة الحكومة.

وفي سياق المشاكل الآنية التي تحتاج إلى حلول جذرية وسريعة المشكلة الإسكانية، التي أكد الكندري أنها من أهم وأكبر التحديات التي يواجهها الشباب، موضحا ان الطلبات الإسكانية خلال السنوات القليلة المقبلة يتوقع لها ان تصل الى ما يقارب 121 الف وحدة سكنية في الوقت الذي لا تمتلك فيه المؤسسة العامة للرعاية السكنية البرنامج القادر على توفير تلك الطلبات.

طالب بمشروع وطني لاستثمار طاقاتهم وقدراتهم

التويجري: الشباب هم الحصن المنيع والعنصر الفاعل لأي تنمية مجتمعية

حمد التويجري

أكد مرشح الدائرة الثالثة د.حمد التويجري أن الشباب هم العمود الفقري للوطن وهم الثروة الحقيقية والأهم، ليس فقط لما يتمتعون به من حماسة ودماء حارة تجري في عروقهم، وليس لاندفاعهم وعزيمتهم التي لا تلين وحبهم للبذل والعطاء، ورد الجميل لهذا الوطن الذي أعطاهم الكثير، ولكن لأنهم يشكلون 60 في المئة من إجمالي المجتمع الكويتي.

جاء ذلك في تصريح صحافي للدكتور التويجري، شدد فيه على أن المطلوب من السلطتين التشريعية والتنفيذية الاهتمام البالغ بهذه الفئة، لأن الأمر يتطلب من صناع القرار وراسمي السياسات في الكويت وصنع الخطط والبرامج الكفيلة باستثمار طاقات وقدرات وإمكانات هؤلاء الشباب، والعمل على حسن توجيهها وتدريبها وإعادة تأهيلها دون أن نبخل عليهم بشيء، لأنهم الحصن المنيع للمجتمع، والقوة المنتجة والبناءة لحاضر الوطن ومستقبله.

ولفت د.التويجري الى أن الكويت برغم مما تملكه من امكانات مالية وشبابية هائلة فانها تفتقر الى مشروع وطني يلتف حوله الشباب ويدركون أهميته للحاضر والمستقبل، مطالبا بالعمل الفوري للاعداد لهذا المشروع، للقضاء على البطالة المقنعة بين الشباب، واستثمار طاقاتهم وإبداعاتهم، داعيا الى التركيز على فئة الشباب باعتبارهم العنصر الفاعل في أي تنمية مجتمعية حقيقية، والى ضرورة وضع الخطط والبرامج المكثفة لتطوير قدراتهم ومهاراتهم وتوفير فرص التدريب المتطور في مختلف الجهات الاقتصادية والصناعية والتحتية، ومن ثم الاستفادة القصوى من تلك الخبرات والطاقات الشبابية على أرض الكويت.

أقام ندوته الانتخابية تحت شعار «خير الكويت لأهلها ومستقبل أبنائها»

الماجد: القانون فوق الجميع والدستور سيبقى حصن الكويت

المرشح يوسف سلطان الماجد (تصوير: أحمد الهلهل)

أكد مرشح الدائرة الانتخابية الثانية يوسف سلطان الماجد في ندوة أقامها أمس تحت شعار «خير الكويت ومستقبل أبنائها» أن تطلعاته ورؤاه التي يأمل أن يطرحها ويحققها في قبة عبد الله السالم لا هدف له من ورائها سوى خير الكويت وطنا وشعبا، مؤكدا أن رؤاه تدور حول ثلاثة محاور، وفي كل محور عدة قضايا مهمة، والمحاور الثلاث هي المحور السياسي والمحور الاقتصادي والمحور الاجتماعي، معتبرا أن عجلة التنمية في بلاده قد تعطلت منذ حوالي 7 سنوات، ولا بد من رجال اكفاء لدفع هذه العجلة إلى طريقها الصحيح، مشيرا أن التأزم السياسي والصراع بين السلطتين التنفيذية والتشريعية أوقف التنمية في الكويت، ومشيرا إلى أنه مع مرسوم الصوت الواحد لأنه يساعد الناخب على اختيار مرشحه الأصلح بسهولة ودون تردد، ومعتبرا أن الاقتصاد الكويتي يمر في مخاض عسير، ويجب تنويع موارد الميزانية العامة وعدم الاعتماد على النفط كمصدر أوحد للميزانية الحكومة وإلى تفاصيل الندوة:

أكد يوسف سلطان الماجد مرشح الدائرة الثانية أن المحور السياسي هو من أولويات عمله منوها ان دستور 1962 سيبقى حصنا حصينا، ولن تقبل المساس به إطلاقا تحت أي مسمى كان، لأن هذا الدستور كما قال هو الذي ينظم الحياة السياسية، وينظم العلاقة بين السلطات الثلاث، كما انه يرسم ويحدد العلاقة بين الحاكم والمحكوم، ونوه الماجد إلى أمر مهم، أن الجميع في هذا البلد سواسية أمام القانون، وهذا يجب أن يكون شعارا يرفع، فالقانون فوق الجميع ولا أحد فوقه، وهذا يجب أن يكون مبدأ لنا في التعامل مع الجميع، مبينا أن التداخل بين السلطات مرفوض وبخاصة التداخل بين السلطة التنفيذية والتشريعية، داعيا إلى وقف تطاول السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية، واصفا هذا الأمر بالمرفوض.

أما عن مرسوم الصوت الواحد فقد قال الماجد إنه موضوع مهم وحساس ولكن من وجهة نظره الشخصية فإنه يوافق على مرسوم الصوت الواحد، كاشفا عن وسبب تأييده للصوت الواحد أن إيجابياته وميزاته تفوق سيئاته، ومؤكدا أنه يبعد المجتمع عن الوقوع في شرك الطائفية البغيضة، والقبلية، ومعلنا في الوقت ذاته أن المسؤولية على عاتق الناخب أصبحت كبيرة في ظل التصويت بنظام الصوت الواحد، ومؤكدا أيضا أن الصوت الواحد يمنح الناخب السلاسة في اختياره للمرشح الأصلح، بينما كان المواطن كثيرا ما يحتار في حسم أمره باختيار من يمثله، منوها أن مرسوم الصوت الواحد رغم أنه أفرح البعض وأحزن الآخر إلا أن الحكم الفصل يعود إلى المحكمة الدستورية، فهي الجهة التي تختص بالفصل في دستورية الصوت الواحد أو عدمها، لافتا أن لغة الحوار قد هبطت في الآونة الأخيرة، وخاصة تحت قبة عبد الله السالم، وهذا أمر غير سليم وسيؤثر سلبا على الأجيال القادمة، مؤكدا أن الحياة السياسية في الكويت تخوض مخاضا عسيرا وأن المشكلة في الحكومة ذاتها، مشيرا أن الحكومة أقدمت على اتباع سياسات المحاصصة والترضيات وتوزيع الأدوار وهذا أمر يجب أن ينتهي.

وأضاف الماجد أن البلد يمر في مرحلة حرجة لا بد فيها من اختيار الرجل المناسب لوضعه في المكان المناسب، مشيرا إلى أن الصراع بين السلطتين التنفيذية والتشريعية أدى إلى تعطيل عجلة التنمية التي أصبحت شبه متوقفة منذ سبعة أعوام، داعيا الجميع إلى التفرغ للأجيال القادمة لتأمين مستقبلهم الأفضل، مؤكدا أن من واجبنا اختيار الأصلح والأجدر ليكون ممثلا للشعب الكويتي تحت قبة البرلمان دون الالتفات إلى صلة القربى.

أما عن المحور الثاني وهو المحور الاقتصادي الذي يمثل احد اهتماماته فقد أكد الماجد انه في حال وصوله للبرلمان سيثير قضايا كثيرة في هذا المحور تمس المواطن بشكل حسي ويومي، مشيرا إلى أن الوضع الاقتصادي في الكويت سيئ جدا وبرغم ذلك أغلب المواطنين لا يشعرون بهذا السوء كونهم يتقاضون رواتب عالية وقد رسخ بعقولهم أن دولتهم غنية، ولكن ما نزرعه الآن سنحصده في المستقبل القريب، محذرا من عشر سنوات أو أقل تحول دون انكشاف مشكلة اقتصادية سيعم الرخا السلبي على الكويت كلها، مضيفا أن هذا الكلام يوافقه عليه اقتصاديون ذوو خبرة في عالم الاقتصاد، الجدير بالذكر أن الماجد حمل الحكومة الجزء الأكبر من المسؤولية، وذلك نتيجة سوء القرار السياسي وإهمال الحكومة لواجباتها، ومحملا كذلك جزءا من المسؤولية لمجلس الأمة بسبب القرارات غير المناسبة من قبل المجلس، مؤكدا أن الحل يكمن بالتنسيق مع المختصين في هذا المجال، ومشددا على أن الكويت لديها الفكر الاقتصادي النير ولا بد من تطبيقه، ومنوها أن الاقتصاد يمر في مرحلة حرجة ستحاسبنا الأجيال القادمة على عدم معالجة هذه المشاكل بالسرعة القصوى.

المضاحكة يطالب رئيس الوزراء القادم باختيار حكومته بعيدا عن المحاصصة والترضيات

خالد المضاحكة

طالب مرشح الدائرة الانتخابية الثانية خالد عبدالرحمن المضاحكة رئيس مجلس الوزراء القادم بأن يحسن اختيار وزرائه بعيدا عن المحاصصة واعتماد مبدأ الترضيات مؤكدا أن هذا المبدأ جعل الكويت متخلفة ومن شأنه أن يزيد الأمور تعقيدا في القادم من الأيام إذا استمر في اختيار الوزراء.

وقال المضاحكة خلال افتتاحه مقره الانتخابي الثاني في منطقة الصليبخات بالرغم من مايطرح من مبادئ عامة للعمل الحكومي مع بداية كل دور انعقاد إلا أن وجود عدد من الوزراء يعطي انطباعا ان الحكومة كسيحة ولاتسير في الطريق الصحيح بل أن هناك حكومة ظل هي من تدير بعض الوزراء ناهيك عن العقد والمشاكل التي يضعها النواب في طريق التعاون بين السلطتين والتي لايستطيع بعض الوزراء تجاوزها لضعفهم.

وزاد المضاحكة ان دائرة المستشارين لرئيس الحكومة المقبلة يجب أن تكون صالحة وواعية وترشده على الخطأ والصواب وتراعي مصلحة الكويت في نصائحها وتوجيهاتها له مشيرا إلى أن عدد من الحكومات السابقة منذ عام 2006 كان السبب في سقوطها عدد من المستشارين الذين يوجهون رئيسها لصنع القرار وعدم الوقوف على مسافة واحدة من الجميع.

وعن الكتل البرلمانية أكد المضاحكة أن تجاربها في كل المجالس السابقة فاشلة وان حققت بعض القوانين إلا أن هذه الكتل لاتلتزم بما تطرح في حملات مرشحيها الانتخابية كما أن بعض نوابها يستغل اسم الكتلة للضغط على الحكومة لتحقيق مصالح خاصة تتعلق به شخصيا مشيرا إلى أن هذه الكتل لم تستطع أن توقف التازيم المستمر والانحدار في لغة الخطاب التي شهدتها قاعة عبدالله السالم.

وبين المضاحكة أن الكتل البرلمانية وبالرغم من أنها مثلت الغالبية في السنوات الماضية سواء كانت معارضة للحكومة أو موالية إلا أنها أخفقت اخفاقا كبيرا في معالجة الملفات والقوانين العالقة والمدرجة على جدول اعمال مجلس الأمة منذ سنوات طويلة خصوصا الوحدة الوطنية وتعديلات المرئي والمسموع وقوانين مكافحة الفساد ونزاهة الانتخابات.